

اختبار التكامل المشترك بين المحددات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-

2017) باستعمال نموذج ARDL

Test of the Cointegration between the economic determinants and direct foreign investment in Algeria during the period (1990-2017) Using ARDL model

سحنون فاروق¹، مصطفى ياسين²

Sahnoune Farouk¹, Mostefai yassine²

¹ جامعة سطيف 1، مخبر بحث LEMAC، farouk.sahnoune@univ-setif.dz

² جامعة سطيف 1، مخبر بحث LEMAC، yassine.mostefai@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2022/05/23 تاريخ النشر: 2022/07/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الاقتصادية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة "1990-2017"، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وكشفت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المحددات المفسرة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، أضف إلى ذلك ان اغلب متغيرات النموذج لها دلالة إحصائية مما يدل على تأثيرهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أن معامل التصحيح ذو معنوية إحصائية عند 5%، بينما سرعة التكيف في الوصول إلى وضع التوازن بلغت حدود 0.8492، وأخيرا خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات المساعدة على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، التكامل المشترك بمنهج الحدود.

تصنيفات JEL : c22، f21، f23.

Abstract:

This study aims to know the economic determinants affecting the direct foreign investment flows in Algeria during the period 1990-2017 by using the ARDL (Autoregressive distributed lag model). The results obtained reveals that

¹ المؤلف المرسل: سحنون فاروق، الإيميل: farouk.sahnoune@univ-setif.dz

there is a long-term equilibrium relationship between the interpreted determinants and the direct foreign investment as a dependant variable. In addition; it reveals that most of the model variables has statistical significance which indicates its affect on the direct foreign investment during the study's period, and the coefficient of error correction has also a statistical value in 5% whereas the speed of adjustment to reaching the equilibrium position reaches the limit of 0.8492.

Finally the study concluded by helpful recommendations to attract the direct foreign investment.

Keywords: Foreign Direct Investment; Economic Determinants; ARDL Model.

Jel Classification Codes : c22, f21, f23

1. مقدمة:

تسعى معظم دول العالم إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر باعتباره المدخل الأساسي لحصولها على رأس المال الأجنبي والتقنيات الحديثة والمهارات الفنية المتقدمة، وازدادت أهميته نظراً لمرونته خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، باعتبارها بلداً منفتحاً اقتصادياً، نتيجة للإجراءات والسياسات التصحيحية الاقتصادية المطبقة من أجل توفير مناخ ملائم لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت ورشة اقتصادية كبيرة مستقطبة لأنظار رجال الأعمال سواء كانوا محليين أم أجنبيين لذلك باشرت العمل بتشجيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية منذ بداية التسعينات، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد أردنا معرفة مجموعة المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر عليه، لكن سنقتصر في دراستنا على بعض المحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر مباشرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، واقتصرنا هذا راجع لعدة أسباب من أبرزها: عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية حيث أكثر هذه المؤشرات ذات طبيعة كيفية (الاستقرار السياسي، التعاون الثنائي والمتعدد بين الدول، طبيعة الحكم... الخ).

1.1 إشكالية المدرسة: مما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية والتي يمكن بلورتها من خلال السؤال الجوهرى التالي:

"ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل في الجزائر؟".

2.1 فرضيات الدراسة: وللإجابة عن هذه الإشكالية تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى مستواه المطلوب؛

- هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المحددات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد أثر المحددات الاقتصادية المدروسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2017.

4.1 منهجية الدراسة: ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليله خلال فترة الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews9.

5.1 الدراسات السابقة: ومن بين الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري أو القياسي نجد:

- الدراسة التي قام بها محمد مراس (2015) بعنوان: قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2011، حيث توصلت إلى ان هناك علاقة بين المتغيرين وتوصل أيضا ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في المدى الطويل؛

- الدراسة التي قام بها بندر بن سالم الزهراني (2004) بعنوان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1980-2000، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل، أما الأمد القصير فهو ضعيف لعدم انشغال المملكة بهذا النوع من الاستثمار بطريقة مثلى؛

- الدراسة التي قام بها Jun and singh (1995) بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث استخدمنا تحليلات تطبيقية لعدد من المؤثرات ومنها الوضع الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى ان متغير الاستقرار السياسي محدد له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تزايدت أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق إلى مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

1.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مشاكل واجهت الكتاب الاقتصاديين في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا لاختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، حيث ذهب أحد الكتاب إلى تعريفه بأنه: "هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة" (بكري، 2017، صفحة 61)، وعلى خلاف ذلك نجد بعض التعاريف وردت من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، حيث عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) على أنه: "تحرير حركة رؤوس الأموال وذلك بهدف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة من أجل تطبيق فعلي في تسير المؤسسات، وهذا لا يتم إلا بواسطة : (jacquemot, 1990, p. 11):

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ؛

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

حيث يجب أن تكون طبيعة القرض هنا طويلة المدى (5 سنوات أو أكثر).

أما المعهد العربي للتخطيط بالكويت فقد عرّف الاستثمار الأجنبي بأنه: "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات" (جامع، 2013، صفحة 431).

من هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخصيتين يتمثلان في:

- وجود نشاط تجاري يزاوله المستثمر الأجنبي (شخص طبيعي أو معنوي) في الدولة المستقطبة للاستثمار؛

- سيطرته على هذا النشاط من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع.

2.1.2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن الإشارة إلى ثلاث مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر هي: (كلاخي، 2017، صفحة 95):

- رأس المال السهمي **Equity capital**: وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وهو عادة 10% وأكثر من رأس مال الشركة؛

- الأرباح المعاد استثمارها **Reinvested earning**: وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف؛

- القروض داخل الشركة **Intra-company**: وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة (خارج البلد المضيف)، وكذلك الاقتراض والإقراض بين المستثمرين الأجانب، وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها.

3.1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية (جاويش، 2016، صفحة 124):

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية؛

- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهذا ما يساعد وجود قطاع تصديري والذي ينعكس في زيادة صادرات السلع والخدمات، مما يجذب استثمارات جديدة وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية؛

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج.

2.2 دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

لقد سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات منذ 1989 من أجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، وهذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا ما سيتم بلورته، ولمعرفة مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر يجب أخذ الجدول التالي بالدراسة والتحليل:

الجدول 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تدفق IDE	12	12	10	13	15	5	270	260	501	507
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق IDE	438	1196	1065	633.8	900	1100	1795	2038	2594	2746
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوحدة: مليون دولار	
تدفق IDE	2264	2571	1499	1691	1755	1822	1635	1203		

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، (1990-2018).

من خلال الجدول يتضح لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر انطلاقاً من سنة 1990، رغم أنه يبدو ضعيف جداً في الفترة (1990-1995)، وهذا راجع إلى الوضعية الأمنية التي عرفت آنذاك حالة من اللإستقرار في شكل عامل طرد الاستثمار، والقدر المسجل في تلك الفترة من الاستثمار كان مسجل في مجال المحروقات، وبعد هذه الفترة عرف تطوراً معتبراً حيث سجل في سنة 1996 تدفق يقدر بـ 270 مليون دولار أي بنسبة زيادة تعادل 980%، أي بزيادة قدرة بتسعة أضعاف ولعل من أهم أسباب هذا التطور هو عودة الإستقرار النسبي، وإضافة إلى ذلك صدور مجموعة من القوانين بداية مع قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990، وقانون 1993، ثم ارتفع ليصبح سنة 2001 أكثر من مليار دولار في حين كان سنة 2000 بـ 438 مليون دولار أي بنسبة زيادة تعادل 173 أي تقريبا الضعف، ويعزى هذا الارتفاع إلى تعديل قانون الاستثمار سنة 2001، الذي يعتبر من أحسن قوانين التي قننت في البلاد العربية في مجال الاستثمار، حيث جاء بعد دراسة تحليلية لأهم التجارب العربية في هذا الميدان، من خلال استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار (CNI, APSI, ANDI)، وإضافة لذلك الإمتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين سواء محليين أو أجانب وهذا حسب الأمر 01-03، وقيام الجزائر ببيع رخص الهاتف النقال (دفع شركة أورسكوم للقسط الأول من هذه الرخصة)، وإقدام السلطات الجزائرية على المصالح الوطنية التي كانت

من بين نتائجها التحسن الملحوظ في الوضع الأمني إلى جانب ذلك قطع الجزائر لأشواط كبيرة بخصوص الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على تحديات العالمية.

كشف تقرير الاستثمار لعام 2006 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إن الجزائر تحتل المرتبة 109 عالميا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2005) وتحتل المرتبة 102 فيما يتعلق بخروج هذه الاستثمارات من الجزائر. (UNCTAD, 2006)، وهذا راجع إلى أسباب ساعدت على تحسين ظروف الاستثمار، نذكر منها (Cnucead, 2004, p. 07):

- تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي؛
- توضيح نية السلطات العليا في البلد في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية مثل انخفاض معدل التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية وخاصة ارتفاع احتياطات الصرف.

الا انها سجلت تذبذبا ابتداء من سنة 2012، ولعل من بين الأسباب التي يمكن أن تبرر هذا التذبذب:

- تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني؛
- إجراءات الاستثمار التي أقرتها الحكومة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تلزم المستثمرين بقاعدة 51/49% في كل القطاعات وفروع النشاط، والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب، وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع، وهذا أدى بعدد كبير من المستثمرين من العزوف عن الاستثمار في الجزائر، أضف إلى ذلك حق الشفعة الذي يعطي الأولوية للشركات الجزائرية بالاستحواذ على الشركة الأجنبية في حالة التصفية أو البيع.

3.2 المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، والتي تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم هذه المحددات:

1.3.2 النمو الاقتصادي

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثماري لأن المستثمر دائماً يبحث عن النمو والنفاذ إلى الأسواق الجديدة، أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة وتلاؤم الدول ذات الناتج المحلي الكبير، كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإنتاج لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها للأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي، مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية الجديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف، كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات التي أثبتت هذه العلاقة نجد: دراسة كل من Papamastassion and Pearce سنة 1990 و Grean and Cunningham سنة 1975 حول الاستثمار الأجنبي في بريطانيا وكذلك دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية على وجود هذه العلاقة وفي دراسة للأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (42 دولة نامية) تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي محدد رئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام 1985، ثم تناقصت أهميته بعد ذلك نتيجة لبروز محددات أخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3.2 التضخم

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية، وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج، ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التغير في أسعار العملة الوطنية.

كما أن معدلات التضخم المرتفعة تعتبر مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري، (محمد عبدالعزيز، 2005، صفحة 71)،

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، (السامرائي، 2006، صفحة 139)، مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في المشاريع قصيرة الأجل ويتبع عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، عموماً تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة، سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط، بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية، ومنه التضخم يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

3.3.2 سعر الصرف

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، باعتبارها تعرض المستثمر باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة، بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف. كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة، مما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى، ومن ثمة استنزاف العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة. (السامرائي، 2006، صفحة 135).

4.3.2 الضريبة

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعياً لتحقيق أكبر عائد ممكن، هذا ولأن الضريبة تعتبر عنصراً مؤثراً على حجم الأرباح، وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، حيث تعد الضريبة كأداة مهمة للتأثير على جذب الاستثمار.

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دوراً مؤثراً في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخلها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة جذب المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز، نظراً لأهميته فقد لجأت إليه مختلف الدول النامية منها. (عثمان، 2002، صفحة 83).

3. الدراسة القياسية: بعدما قمنا بالدراسة النظرية سنحاول بناء نموذج اقتصادي قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل معرفة أهم المحددات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.3 منهجية الدراسة القياسية: تتميز منهجية ARDL عن باقي النماذج بكونها تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ ، إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pesaran, 2001). فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا متغيران X و Y ، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على

المتغير Y ، فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي:
$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k_2} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t$$

نحتاج في المرحلة الأولى من تقدير نموذج ARDL إجراء اختبار الحدود، حيث نحسب إحصائية F للتأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الأساسية، بغض النظر عما إذا كانت تلك المتغيرات درجة تكاملها 0 أو 1. ويتضمن اختبار نموذج ARDL خطوتين: ففي الخطوة الأولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويلة الأجل

باستعمال نموذج ARDL

بين مستويات المتغيرات، فإذا كانت هذه العلاقة موجودة، ننتقل عندئذٍ إلى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معاملات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

من أجل اختبار العلاقة بين المحددات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنقوم باختبار الاستقرار والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: والاستثمار الأجنبي (IDE)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدل التضخم (INF)، معدل الضريبة (IBS)، سعر الصرف (TCH).

2.3 اختبار استقرار المتغيرات: سنعمد في اختبار الاستقرار على اختبار ديكي فولر المطور بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور الذي يتضمن ثلاث نماذج وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 2: نتائج اختبار ديكي فولر

نتيجة القرار	الفرق الأول			المستوى			
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
I(1)	-5.32 [0.000]	-	-	-0.4021* [0.5292]**	-	-	IDE
I(1)	-	-4.64 [0.0011]	-	-1.70 [0.7204]	-	-	GDP
I(1)	-5.25 [0.000]	-	-	-1.43 [0.369]	-	-	INF
I(0)	-	-	-	-	-	-4.46 [0.0076]	IBS
I(1)	-3.36 [0.0016]	-	-	-1.33 [0.3982]	-	-	TCH
	-2.65	-3.71	-	-2.65	-3.69	-4.33	%1
	-1.95	-2.98	-	-1.95	-2.97	-3.58	%5
	-1.60	-2.62	-	-1.60	-2.62	-3.22	%10

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

ملاحظة: * تمثل T المحسوبة، أما ** تمثل احتمال الخطأ

تبين لنا من نتائج اختبار ديكي فولر المطور ما يلي:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي GDP غير مستقر في المستوى، حيث أن القيمة المحسوبة أقل من القيم المجدولة وهذا في كل النماذج 3 و 2 و 1، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، وعند فحص المتغير عند الفرق الأول تبين لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيم المجدولة وهذا في النموذج 2 عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، من جهة أخرى نلاحظ أن

قيمة الاحتمال أصبحت مساوية تقريبا للصفر وهي أقل من 0.05، وهذا ما يثبت معنويتها، وعليه ان سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأولى أي $I(1)$ ؛

- بالنسبة لسلسلة معدل للضريبة مستقر في المستوى، حيث أن القيمة المطلقة لـ IBS، لمحسوبة كانت (-4.46)، والخاصة بالنموذج 3 الذي يحتوي على الثابت والاتجاه العام فهذا الأخير كانت له معنوية إحصائية، وهي أكبر من القيم الجدولة (-4.33)، (-3.58) و (-3.22) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب، لذا تم رفض فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) وقبول بالفرضية البديلة (السلسلة مستقرة)؛

- كذلك نلاحظ أن كلا من سلاسل (الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم وسعر الصرف) تحتوي على جذور الوحدة، وبالتالي فهذه السلاسل غير مستقرة في المستوى، فالقيم المحسوبة كانت أقل من الجدولية، ومن ثم قبول فرضية العدم، لكن عند أخذ الفرق الأول تصبح كل السلاسل (الاستثمار ومعدل التضخم وسعر الصرف) مستقرة، مع العلم أن النموذج الأنسب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم وسعر الصرف هو النموذج I بدون ثابت واتجاه عام.

3.3 اختبار الحدود: تسمى أيضا باختبار التكامل المشترك، حيث يعتمد على توزيع فيشر والناتج كانت كالتالي:

الجدول 3: اختبار منهج الحدود للنموذج

اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test		
فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.600	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

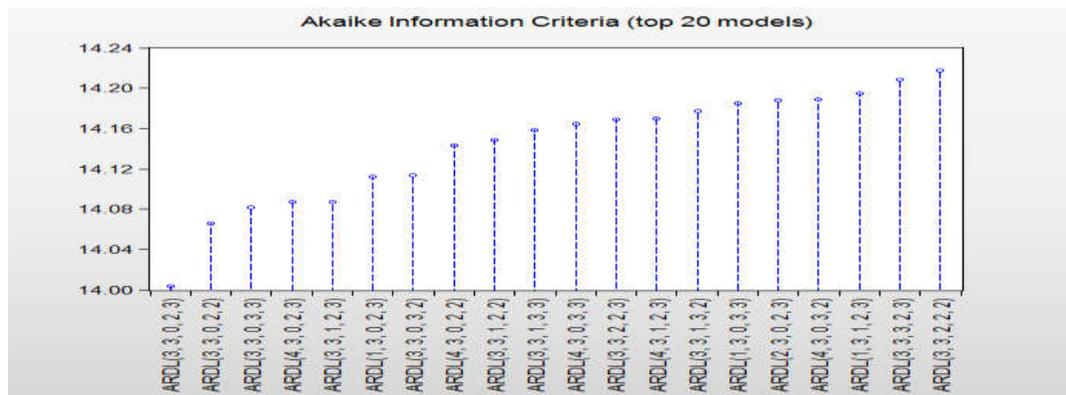
المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

ملاحظة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 4.600 أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة عند كل من المستويات (10% و 5% و 2.5%)، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم التي تنص: لا توجد علاقة طويلة المدى، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

باستعمال نموذج ARDL

4.3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، نتقل إلى الخطوة الموالية من اختبار *ARDL* تتضمن الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ باستخدام معيار *akaike info criterion*، كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين أفضل التباطؤات التي تم اختيارها على أساس تدنية المعيار المعتمد.

الشكل 1: فترات التباطؤ لنموذج ARDL



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

يتضح لنا من خلال الشكل أن فترات الإبطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا لمعيار *AKAIKE*، هي كالتالي: 3 بالنسبة لـ *IDE* و 3 لـ *GDP* و 0 لـ *INF* و 2 لـ *TCH* و 3 لـ *IBS* ومنه فإن درجة الإبطاء المثلى عند: $ARDL(3,3,0,2,3)$.

5.3 تقدير معلمات الأجل الطويل: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج والموضحة في الجدول رقم (04):

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.131194	0.064023	-2.049150	0.0707
INF	-64.194685	21.782840	-2.947030	0.0163
TCH	-93.148883	20.978782	-4.440147	0.0016
IBS	-354.7674...	80.061118	-4.431208	0.0016
C	19571.16...	4244.479802	4.610969	0.0013

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

6.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 5: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج

Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	0.140808	0.226121	0.622710	0.5489
D(IDE(-2))	0.232509	0.221545	1.049487	0.3213
D(GDP)	-0.152293	0.128231	-1.187650	0.2654
D(GDP(-1))	0.500020	0.140776	3.551883	0.0062
D(GDP(-2))	-0.237756	0.116036	-2.048981	0.0707
D(INF)	-54.519590	19.421967	-2.807110	0.0205
D(TCH)	-50.642212	21.397362	-2.366750	0.0421
D(TCH(-1))	81.280660	26.262693	3.094910	0.0128
D(IFS)	-98.461066	51.728569	-1.903418	0.0894
D(IFS(-1))	139.642443	48.082229	2.904242	0.0175
D(IFS(-2))	83.691583	38.675847	2.163924	0.0587
CointEq(-1)	-0.849285	0.227835	-3.727633	0.0047

Cointeq = IDE - (-0.1312*GDP -64.1947*INF -93.1489*TCH -354.7675*IFS + 19571.1650)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

7.3 جودة النموذج:

R-squared	0.963140	Mean dependent var	1220.672
Adjusted R-squared	0.901707	S.D. dependent var	855.9433
S.E. of regression	268.3529	Akaike info criterion	14.28083
Sum squared resid	648119.3	Schwarz criterion	15.06091
Log likelihood	-162.5104	Hannan-Quinn criter.	14.49719
F-statistic	15.67787	Durbin-Watson stat	2.092082
Prob(F-statistic)	0.000118		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

تبين النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل تساوي بـ 90.17%، أي 90.17% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج، و 9.83% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن النموذج مقبول إحصائياً بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر ($\text{Prob-F} = 0,000118 < 0,05$)

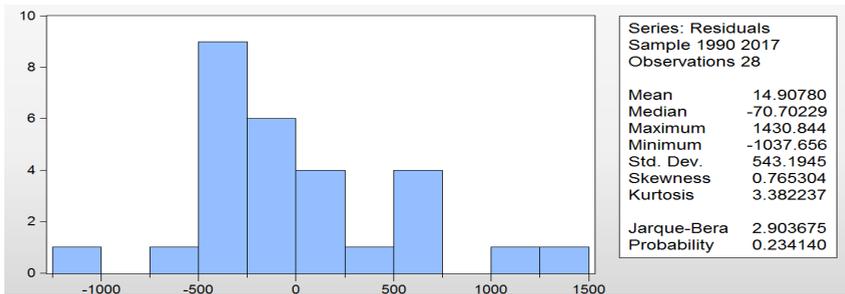
8.3 الاختبارات التشخيصية: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية والمتمثلة في:

1.8.3 اختبار الارتباط التسلسلي: يتم استعمال اختبار LM بحيث يلاحظ ان الاحتمال p لاختبار لاجرانج يساوي 0.804 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، ومنه قبول فرض العدم.

2.8.3 اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: يتبين لنا أن الاحتمال p للاختبار F يساوي 0.75 وهو أكبر من المستوى 0.05، وبالتالي سيتم قبول فرضية عدم، أي تباين الأخطاء متجانس.

3.8.3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية [Jarque-Bera (JB)]: يتبين لنا من خلال الشكل أدناه أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، سواء بالنسبة للنموذج بقيمة الاحتمال p الخاصة بهذا الاختبار والمقدرة بـ 0.23 وهو أكبر بكثير من 0.05 وهو ما يؤكد أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية [Jarque-Bera (JB)]

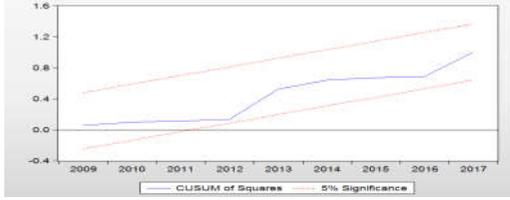


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

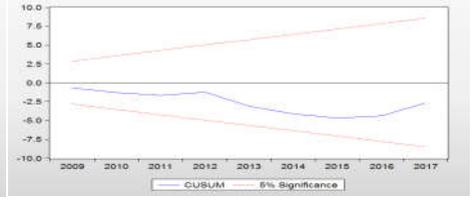
4.8.3 اختبار Ramsey RESET: يشير هذا الاختبار إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، من خلال قبول فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج حيث أن قيمة الاحتمال F المحسوبة (0.23)، لهذا الاختبار كانت تفوق 0.05.

9.3 دراسة الاستقرار الهيكلية: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Square Recursive Residual CUSUMSQ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان عدم وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجد لها مصاحبة لمنهجية ARDL، وبالعودة لبرنامج Eviews، يمكن اظهار هذا الاختبار كما هو موضح في الشكلين المواليين:

الشكل 4: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة



الشكل 3: المجموع التراكمي للبواقي المتابعة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الشكلين (3) و(4) أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة المذكور سابقا تقع داخل الحدود الحرجة، عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا (ثابتة خلال الزمن).

4. تحليل النتائج

يمكن تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية في النقاط التالية:

✓ تبين لنا بعد تقديرنا لمعاملات الأجل الطويل للنموذج ما يلي:

- فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي GDP: أظهرت النتائج أن GDP ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لأن $(\text{prob}=0.07 > 0.05)$ ، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذه النتائج تؤكد على الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، وهذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر هي شركات تنشط في حقل المحروقات ومشتقاتها؛
- فيما يتعلق بمعدل التضخم INF: فقد أظهرت النتائج أن معدل التضخم له معنوية إحصائية وهذا ما دلنا عليه $(\text{prob}=0.016 < 0.05)$ ، كما أنه يرتبط بعلاقة عكسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما زاد معدل التضخم 1% سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 64,19 مليون دولار، أي زيادة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال انخفاض معدل التضخم يؤدي لزيادة الاستثمارات الأجنبية؛

- فيما يتعلق بسعر الصرف TCH: فقد أظهرت النتائج أن سعر الصرف له معنوية إحصائية وهذا ما دلنا عليه $(\text{prob}=0.0016 < 0.05)$ ، وإلى وجود علاقة عكسية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتفق هذه النتيجة من منطلق النظرية الاقتصادية، أي إذا زاد سعر الصرف بوحدة واحدة سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 93,14 مليون دولار، أي كلما انخفضت قيمة العملة المحلية أكثر ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من شأنه أن يزيد الميزة النسبية للاقتصاد المحلي، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج في الدولة وزيادة عوائد الاستثمار؛

- فيما يتعلق بمعدل الضريبة IBS: فقد أظهرت النتائج أن معدل الضريبة لها معنوية إحصائية وهذا ما دلنا عليه $(\text{prob}=0.0016 < 0.05)$ ، وإلى وجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتفق هذه النتيجة مع منطلق النظرية الاقتصادية، أي إذا زاد معدل الضريبة بوحدة واحدة سينخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 354,76 مليون دولار؛

- فيما يتعلق بالحد الثابت C: فقد أظهرت النتائج إلى أن له معنوية إحصائية وإلى وجود علاقة طردية بينه وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يدل على أن المتغيرات الاقتصادية الأخرى أو المتغيرات الكيفية التي لم تؤخذ في الحسبان لها تأثير موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية، ماعدا الاستثمار الأجنبي والنتاج المحلي الإجمالي، والمعنوية الإحصائية لمعالم النموذج في الجدول تسمح لنا بالإقرار بوجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج؛

✓ كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالبا لإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك، وفي هذا النموذج قيمة معامل تصحيح الخطأ $\text{CoinEq} (1-)$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة، وتبلغ حوالي 84.92% وذات معنوية إحصائية باحتمال 0.47% وهو أقل من 5%، أي أن

الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق تقريبا 1 سنة وشهرين (1/0.849285) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في إحدى المتغيرات المدرجة في النموذج.

5. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية معرفة مدى تأثير المحددات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام أحد النماذج القياسية والمتمثلة في منهجية ARDL، بإجراء اختبار للتكامل المشترك المقترح من طرف Peasaran والذي تميز عن الاختبارات الأخرى بصلاحيته في حالة استقرار المتغيرات عند مستويات مختلفة بين الصفر والواحد، كما يعد الأفضل في حالة العينات الصغيرة.

وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى:

- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب، وبالتالي صحة الفرضية الأولى؛

- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف مستقرة عند $I(1)$ ، ومعدل الضريبة مستقر عند $I(0)$ ، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى ومنه يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL؛

- هناك علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المدرجة في النموذج، وهذا من خلال قيمة إحصائية F التي كانت أكبر من الحد الأعلى في اختبار الحدود، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إذ تأثيرها لا ينعكس مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر كل التغيرات والمقدرة 1 سنة وشهرين تقريبا حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في إحدى المتغيرات المدرجة في النموذج، وهذا راجع لكون المتغيرات المدرجة تحتاج إلى وقت لكي تظهر نتائجها، أي أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن معتبرة جدا، حيث يتم خلال سنة وشهرين، لتعديل الاختلالات الحادثة في المدى القصير وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد، وبالتالي صحة الفرضية الثانية؛

- يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمجموعة من المحددات وهي: (معدل التضخم، سعر الصرف، معدل الضريبة) في المدى الطويل والقصير، الناتج المحلي الإجمالي لا يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل والقصير، بسبب توجه هذا الاستثمار في مجال المحروقات.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم اقتراحات التالية:

- ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا لتقليل من تكاليف الإنتاج، والعمل على توجيهه الى القطاعات الغير النفطية مثل: الصناعة والزراعة، وهذا دون شروط خاصة قاعدة 51/49%؛

- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها وعدم ربطها بالوضع المالي للبلاد، ووضع خطط لتحسين مناخ الاستثمار، وإزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رأس المال؛

- العمل على استقرار القوانين والتي شهدت في الآونة الأخيرة عدة تغييرات قد تؤثر على المناخ الاستثماري.

6. قائمة المراجع

1. Cnuced, (2004), rapport sur examen de la politique de l'investissement Algérie , New York et Genève : NATIONS UNIES .
2. Gauthier, F. (1992), relation économiques internationales, canada: les presses de l'université Laval saint-foy.
3. jacquemot, p. (1990), la firme multinationale une introduction économique, paris: edition economica.
4. UNCTAD, (2006), world investment report.
5. دريد محمود السامرائي، (2006)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، (2016)، إدارة الاستثمار الأجنبي، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
7. قاسم نايف علوان، (2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. لطيفة كلاخي، (2017)، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
9. محمد صالح السباعي بكري، (2017)، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

10. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، (2005)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الأردن: دار النفائس.

11. نسيم حسين أبو جامع، (2013)، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.

12. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، (2002)، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

7. الملحق (01): تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

السنوات	مليون دولار IDE	مليار دولار GDP	INF	IBS	TCH دج/\$
1990	12	554.4	17.87	50	12.19
1991	12	862.1	25.89	42	21.39
1992	10	1047.7	31.67	42	22.78
1993	13	1189.7	20.54	42	24.12
1994	15	1487.4	29.05	38	42.89
1995	5	2004.9	29.78	38	52.17
1996	270	2570	18.69	38	54.75
1997	260	2780.2	5.73	38	57.71
1998	501	2830.5	4.95	38	58.74
1999	507	3238.2	2.64	30	66.57
2000	438	4123.5	0.34	30	75.26
2001	1196	4260.8	4.23	30	77.22
2002	1065	4537.7	1.42	30	76.68
2003	633.8	5264.2	2.3	30	77.39
2004	900	5789	4	30	72.1
2005	1100	7544	1.64	25	73.36
2006	1795	8460.5	2.53	25	72.65
2007	2038	9374.1	3.5	25	69.36
2008	2594	11042.8	4.9	25	64.58
2009	2746	9968	5.7	25	72.65

باستعمال نموذج ARDL

74.39	25	3.9	11991.6	2264	2010
9472.	25	4.5	14526.6	2571	2011
77.6	19	8.9	16115.4	1499	2012
79.36	19	3.3	16569.3	1691	2013
80.57	19	2.9	17731	1755	2014
100.46	19	4.8	17309.2	1822	2015
109.47	19	4.3	18172.02	1635	2016
110.96	19	4	19295.94	1203	2017

المصدر:

- Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p136, 151.
- Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, septembre 2008.
- www.imf.org.
- www.andi.dz.
- www.bank-of-algeria.dz.
- ONS, *Rétrospectives (1970-2017), Edition 2018, Algérie*.